

دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات في وثائق التأمين المختلط مع الإشتراك  
في الأرباح بالتطبيق على السوق المصرى

د/ طارق عبد الحميد أحمد طه

مدرس بكلية التجارة - جامعة طنطا

قسم الإحصاء والرياضة والتأمين

E-mail: tarek.taha@commerce.tanta.edu.eg

## مقدمة

تعتبر الوظيفة الأساسية للتأمين على الحياة تقديم الحماية التأمينية لحملة الوثائق نظير تكلفة معقولة تتناسب مع الأمان الذي يقدمه لهم، ويمثل التأمين على الحياة وسيلة إدارية هامة تفوق تلك التي تقدمها الهيئات الادخارية الأخرى. وتتحقق تلك الوظائف للتأمين على الحياة من خلال أنواع كثيرة من الوثائق تصدرها شركات التأمين على الحياة وتتمثل في وثائق التأمين التي تغطي خطر الوفاة بنوعها المؤقت والدائم (مدى الحياة)، ووثائق التأمين التي تغطي خطر الحياة (وثيقة الوقفية البحتة)، بالإضافة إلى وثائق التأمين المختلط التي تجمع بين وثيقتي الوفاة المؤقت والوقفية البحتة معا (سواء بالإشتراك أو بدون الإشتراك في الأرباح).

بالرجوع إلى البيانات المنشورة في الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره الهيئة المصرية للرقابة على التأمين يتبين لنا أن التأمين المختلط هو التأمين السائد بالسوق المصرى وعليه فقد انصب بحثنا على هذا النوع من التأمين.

لقد صممت وثائق التأمين على الحياة لكي تقدم حماية تأمينية ضد الأخطار المغطاة، فإذا تحقق الخطر المؤمن ضده وحصل المستأمن على مبلغ التأمين المتفق عليه اعتبرت الوثيقة منتهية، وإذا انتهت مدة التعاقد ولم يقع الحدث المؤمن ضده تعتبر الوثيقة منتهية أيضا وينتهي التزام المؤمن وتصبح الأقساط المدفوعة ملكا له، وقد يقوم المؤمن بإلغاء الوثيقة بسبب عدم التزام المؤمن له بدفع الأقساط المستحقة عليه في مواعيد استحقاقها، وقد يقوم المؤمن له نفسه بإلغاء الوثيقة أو بطلب تحويلها إلى وثيقة أخرى مخفضة القيمة أو المدة.

### فكان الإلغاء هنا يشمل ثلاثة حالات هي:

١. الإلغاء مع عدم حصول المؤمن له على قيمة التصفية.
٢. الإلغاء مع حصول المؤمن له على قيمة التصفية.
٣. إلغاء العقد الأصلي وحصول المؤمن على عقد آخر جديد مخفض القيمة أو بنفس القيمة مع تخفيض المدة.

وسوف تستخدم كلمة "الإلغاء" في هذا البحث لتشير إلى إنهاء العقد بواسطة المؤمن له أو المؤمن أو تخفيض الوثيقة إلى مبلغ أقل أو بنفس القيمة مع تخفيض المدة.

ينص القانون المدنى المصرى في المواد من ٧٦٢ - ٧٦٤ على الشروط الواجب توافرها لإجراء عملية الإلغاء أو التصفية فتتنص على "يجوز للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل، أن يصفى التأمين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع". "ولا يكون قابلا للتصفية التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا". ويبين جدول رقم (١) تطور حجم الالغاءات في السوق المصرى.

جدول رقم (١): تطور حجم الإلغاءات المنفذة في السوق المصري  
المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ عن سنة الأساس ٢٠٠٨

السنة	الإصدارات الجديدة خلال السنة	جملة الاستبعادات خلال السنة	معدل التطور للإصدارات %	معدل التطور للإلغاءات %	نسبة الإلغاءات إلى الإصدارات الجديدة %
٢٠٠٨	١٦١٢٦٤	٦٥٣٧٣	١٠٠	١٠٠	٤٠.٥
٢٠٠٩	١٨٦١٧٩	٦٢٠٨٣	١١٥.٥	٩٥	٣٣.٣
٢٠١٠	١٨٧٥١٥	١٤٠٢٨٣	١١٦.٣	٢١٤.٦	٧٤.٨
٢٠١١	١٨٤٩١٩	١٥٨٥٨٥	١١٤.٧	٢٤٢.٦	٨٥.٧
٢٠١٢	١٩٠٠٩٧	١٤٠٤٤٥	١١٧.٩	٢١٤.٨	٧٣.٩
٢٠١٣	١٨٦٠١١	١١٦٢٠٣	١١٥.٣	١٧٧.٨	٦٢.٥
المجموع	١٠٩٥٩٨٥	٨٦٢٩٧٢	متوسط حجم الإلغاءات		٦٣.٢

المصدر: لكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري.

يتضح من الجدول السابق أن:

١- معدل تطور الإلغاءات يفوق معدل تطور الإصدارات الجديدة في جميع السنوات باستثناء عام ٢٠٠٩.

٢- المتوسط العام لنسبة مجموع الإلغاءات إلى مجموع الإصدارات خلال الست سنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ يبلغ ٦٣.٢%.

وباستقراء نتائج الجدول رقم (١) نرى أن ارتفاع نسبة الإلغاءات بهذه الدرجة يعد مؤشراً خطيراً على تدهور العلاقة بين جمهور المؤمن لهم وشركات التأمين بالسوق المصري حيث أن غالبية الوثائق المنتهية قد انتهت بدون تحقيق أهدافها المرجوة التي أصدرت من أجلها.

مما سبق نستنتج أن الإلغاءات تمثل أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض حجم محفظة التأمين وأن الانخفاض في حجم المحفظة يترتب عليه تأثير في وعاء المدخرات بقطاع التأمين. ومن أكبر العوامل التي تؤثر على حجم الإلغاءات على شركات التأمين ومحفظة تأمينات الحياة السارية هي العمولات وتكاليف الإنتاج كنسبة من الأقساط الجديدة بالإضافة إلى المصروفات الإدارية والعمومية ونسبتها إلى إجمالي الأقساط المباشرة والمقارنة بنسبة صافي الدخل من الإستثمار إلى المال المستثمر.

والجدول التالي رقم (٢) يبين نتائج عمليات الحياة بشركات التأمين في السوق المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣.

جدول رقم (٢): بعض معدلات عمليات تأمينات الحياة فى السوق  
المصري خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣

السنة/البيان	معدل تكلفة الانتاج %	معدل التكلفة الادارية %	معدل التكلفة الكلية	معدل الاستثمار %
٢٠٠٨	٥٥.٥٥	٢٤.٣٠	٣٦.٧٤	٧.٣٠
٢٠٠٩	٩٣.٤٣	٢١٢.٨٨	٢٢٦.٠١	١٠.١٠
٢٠١٠	٥٨.٠٠	٣٢.٢٢	٤٤.٦٩	٤٣.٠٢
٢٠١١	٥٩.٤٢	٣٣.٦٥	٤٦.٠٦	١٠.٦٤
٢٠١٢	٨٤.٧٤	١٣.٨٧	٢٩.١٨	١١.٢٨
٢٠١٣	٨٧.٠٤	١٤.٦٧	٢٩.٨٩	١٢.١٢
المتوسط	٧٣.٠٣	٥٥.٢٦	٦٨.٧٦	١٥.٧٤

المصدر: (١) الكتاب الإحصائى السنوي لسوق التأمين المصري.

#### يوضح الجدول السابق ما يلي:

- ١- أن تكاليف الإنتاج تعبر عن نسبة كبيرة جدا تستحوذ على الجزء الأكبر من الأقساط الجديدة حيث بلغ متوسط معدل تكلفة الإنتاج ٧٣.٠٣% فى الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٣.
- ٢- أن المصروفات الإدارية والعمومية والتي بلغ متوسط (معدل التكلفة الإدارية) ٥٥.٢٦% من إجمالي الأقساط المباشرة خلال نفس الفترة.
- ٣- أن متوسط معدل التكلفة الكلية بلغ ٦٨.٧٦ من إجمالي الأقساط المباشرة.
- ٤- يحقق عائد متوسط معدل الاستثمار نسبة ١٥.٧٤% فى الفترات السابقة وهو معدل متواضع وضعيف فى معظم السنوات حيث بلغ ٧.٣ سنة ٢٠٠٨ إلا أن زيادته بشكل كبير جدا عام ٢٠١٠ إلى ٤٣.٠٢ هو الذي أدى إلى زيادة متوسطه إلى ١٥.٤٦.

#### أسباب إلغاء وثيقة التأمين على الحياة أو تصفيتها:

قد يقوم بعض الأفراد بشراء التأمين تحت ضغوط إغراء المنتجين دون أن يتأكدوا من ملاءمة أقساطهم لدخولهم ونتيجة لانخفاض مستوى دخولهم يضطرون لإلغاء وثائق التأمين على الحياة دون الحصول على قيمة التصفية فهم يلغون الوثائق بعد فترة قصيرة من إبرامها وذلك لعدم ملائمة تلك الوثائق لظروفهم اصلاً، فقط يصبح القسط عبئاً ثقيلاً على صاحبه، وكلما زاد عبء القسط كلما زاد احتمال الإلغاء، وأيضاً يضطر البعض الآخر إلى تصفيه الوثيقة وذلك تحت ضغوط زيادة أعبائهم العائلية والمالية وزيادة نفقات المعيشة والتي لا يقابلها لهم زيادة مماثلة فى الدخل.

#### ▪ ويمكن تلخيص أسباب الإلغاء ووثائق التأمين على الحياة فيما يلي:

- (١) معدل التكلفة الإنتاجية = العمولات وتكاليف الانتاج : الأقساط التجارية الجديدة
- معدل التكلفة الادارية = المصروفات العمومية والادارية : جملة الأقساط المباشرة
- معدل التكلفة الكلية = (العمولات وتكاليف الإنتاج) + المصروفات العمومية والإدارية: جملة الأقساط المباشرة
- معدل الاستثمار = ضعف صافى الدخل من الاستثمار : ( احتياطي أول المدة + احتياطي اخر المدة - صافى الدخل من الاستثمار)

تم تقسيم أسباب الإلغاء أو التصفية بالنسبة إلى الأطراف المشتركين في عملية التعاقد بالإضافة إلى أسباب اقتصادية كما يلي:

#### أولاً: بالنسبة للمؤمن عليه

١. عدم وفاء الوثيقة برغبات المؤمن عليه.
٢. عدم اقتناع المؤمن عليه بنوع التأمين المصدر له.
٣. عدم الفهم الكامل لشروط التعاقد.
- ٤- قد يعجز المؤمن عليه عن سداد الأقساط المستحقة بسبب تغير ظروفه المالية نتيجة فقده وظيفته أو ركود تجارته أو تدهور أحوال مهنته وبهذا يزداد عبء القسط بالنسبة له فيترك الوثيقة لكي تلغى أملاً في الحصول على قيمة التصفية.
- ٥- قد يحدث أن تتغير الظروف العائلية للمؤمن عليه بحيث تنتفي حاجته إلى التأمين أو تقل.
- ٣- أثر المحاكاة بين الأفراد المؤمن عليهم.

#### ثانياً: بالنسبة لهيئة الإنتاج

- ١- جمود أساليب اختيار المنتجين وافتقارهم إلى التدريب الجيد.
- ٢- ضعف الرقابة على أعمال المنتجين وعدم التنسيق بين الجهاز الإداري والإنتاجي في حالة تأخر العميل عن سداد الأقساط.
- ٣- ارتفاع معدل دوران العمالة في الجهاز الإنتاجي بازدياد حجم حركة الدخول والخروج في فترات زمنية قصيرة مما يصعب معه متابعة الإنتاج الجديد.
- ٤- الإهتمام بأنواع التأمين على الحياة ذات الأقساط المرتفعة فقط.
- ٥- إقناع رجال الإنتاج للعملاء بالتأمين عن طريق عرض مزايا وهمية وأكثر من الحقيقة.
- ٤- التهاون في تحصيل الأقساط بصفة منتظمة مما يؤدي إلى تراكمها مما قد يتعذر على العميل سدادها دفعة واحدة.

#### ثالثاً: شركة التأمين

- ١- أسلوب الشركة في التسويق.
- ٢- كفاءة أجهزة التحصيل في تحصيل الأقساط.
- ٣- مستوى الخدمة التأمينية.
- ٤- استحداث أنواع التأمين التي تسير الوقت الذي تسوق فيه وثائق التأمين.
- ٥- اعداد الدراسات الفنية المستمرة لدراسة أسباب الإلغاءات والتصفيات.

#### رابعاً: أسباب اقتصادية

فقد وثيقة التأمين على الحياة جزء من قيمتها: في الواقع يهتم الجمهور عند الإقبال على الخدمات التأمينية وعند تحديده لمبالغ التأمين التي يتم التعاقد على أساسها يهتم هذا الجمهور بالقوة الشرائية لمبالغ التأمين (مجموع السلع والخدمات التي يمكن أن تحققها لمبالغ التأمين) بمعنى أن الذي يختار مبلغاً معيناً للتأمين يختار في الواقع قوة شرائية معينة، ولكن نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود

على مر الزمن نجد أن مبلغ التأمين يفقد قيمته جزءاً من قيمته بمرور الزمن وبالتالي فإن وثيقة التأمين تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية.

#### محتويات البحث

يحتوي البحث على ثلاثة مباحث رئيسية فضلاً عن المقدمة سالفه الذكر:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

المبحث الثالث: متغيرات البحث والأساليب الاحصائية المستخدمة

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

## المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث

### أولاً: مشكلة البحث

يتبين لنا مما سبق خطورة مشكلة الإلغاءات وأهميتها البالغة كعنصر من العناصر المؤثرة على نشاط قطاع التأمين في السوق المصري حيث أن ارتفاع معدلاتها تخلق حالة من عدم الرضا والاقتناع لدى جمهور حملة الوثائق وبالتالي مزيداً من الإلغاءات مما يزيد من أعباء الشركة الإدارية والمالية، كما أنها تقلل من استثماراتها بصورة منتظمة وتصيبها بالانكماش والتقلص وتهدر كافة الجهود التي تبذل من الجهازين الإداري والإنتاجي لإمدادها بمزيد من المدخرات طويلة الأجل مما يؤثر على المدى البعيد على بقاء الشركة واستمرارها.

ومما سبق يتبين أن عمليات الإلغاء تمثل عاملاً سلبياً هاماً يؤثر على نتائج عمليات تأمينات الحياة بشركات التأمين المصرية والوعاء الادخاري بها، ولهذا يجب الاهتمام بهذه الظاهرة وذلك بمعرفة أسبابها ثم اقتراح الحلول المناسبة للحد من آثارها السلبية سواء على المؤمن له أو شركات التأمين.

### ثانياً: هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة تحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى إلغاء وثائق التأمين على الحياة المختلط مع الإشتراك في الأرباح في السوق المصري، وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية.

### ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال الآتي:

- ١- أنه يتطرق إلى قطاع التأمين وهو قطاع اقتصادي حيوي.
- ٢- أنه يتناول إحدى المشكلات العملية التي لها تأثير على الطلب التأمين وبالتالي التأثير على عملية التنمية الاقتصادية.
- ٣- محاولة التشخيص لإحدى المشكلات الفنية في شركات التأمين المصرية وهذا يساعد القائمين على تنظيم السوق الوطنية على علاجها مما يساعد تلك الشركات على مواجهة المنافسة الشرسة مع الشركات الأجنبية.
- ٤- أنه يهتم بإحدى مشكلات قطاع التأمين على الحياة الذي له أهمية خاصة في تكوين الاستثمارات طويلة الأجل.

### رابعاً: حدود البحث

يقصر مجتمع البحث على وثائق التأمين المختلط مع الإشتراك في الأرباح سواء كانت بكشف أو بدون كشف طبي خلال الفترة ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ باعتباره أكثر أنواع التأمين انتشاراً في السوق المصري حيث يمثل ٧٦% في المتوسط من عدد الوثائق المصدرة في السوق المصري لارتفاع عمولته واهتمام شركات ومنتجي التأمين بالترويج له، لما يتيح من أفضاء وما يكونه من

مدخرات و احتياطات تساعد على تقوية المركز المالى للشركات كنتيجة لزيادة الاستثمارات ، يعطى عقد التأمين المختلط لمشتريه الحق في الحصول على قيمة التصفية والاقتراض بضمان الوثيقة، يحقق نوع من التوازن بين رغبات جمهور المؤمن لهم فى تحقيق الحماية لمن يعولون ، وتكوين رأس مال يمكن الاستفادة منه فى حال البقاء على قيد الحياة إلى نهاية مدة العقد ، و تم إختيار شركة مصر لتأمينات الحياة باعتبارها أكبر شركات التأمين فى السوق المصرى و يمكن تعميم النتائج التى نحصل عليها على باقى الشركات لصغر حجمها.

#### خامساً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في وثائق التأمين على الحياة المختلط الفردى مع الاشتراك في الأرباح المصفاة في شركة مصر لتأمينات الحياة بمنطقة وسط وغرب الدلتا (محافظات: الغربية – البحيرة – كفر الشيخ – المنوفية – القليوبية).

ويوضح الجدول التالى عدد الوثائق المصدرة والمصفاة خلال الفترة من ٢٠١٢/٧/١ إلى ٢٠١٣/٦/٣٠.

جدول رقم (٣): الوثائق المصدرة والمصفاة بشركة مصر لتأمينات الحياة بمنطقة وسط وغرب الدلتا خلال الفترة من ٢٠١٣/٦/٣٠ حتى ٢٠١٢/٧/١

الشهر	عدد الوثائق المصدرة	عدد الوثائق المصفاة	نسبة الوثائق المصفاة إلى الوثائق المصدرة %
يوليو	٢٠٠٩	٤٥٥	%٢٢.٦
أغسطس	١٣٠٤	٣٩٦	%٣٠.٤
سبتمبر	٢٣٣٦	٤٨٠	%٢٠.٥
أكتوبر	٢١٠٣	٤٧٨	%٢٢.٧
نوفمبر	٢٢٠٠	٤١٥	%١٨.٩
ديسمبر	٢٥٦٣	٥٠٢	%١٩.٦
يناير	٢٧٢٦	٤٨٠	%١٧.٦
فبراير	٢٥٢٣	٤٨٥	%١٩.٢
مارس	٢٣٤٠	٥٢٨	%٢٢.٦
ابريل	١٧٤٧	٤٩٥	%٢٨.٣
مايو	١٥٢٠	٤٢٠	%٢٧.٦
يونيو	٩٤	٤٥٥	%٤٨٤
المجموع	٢٣٤٦٥	٥٥٨٩	%٢٣.٨

ويتبين من الجدول السابق أن إجمالي عدد الوثائق المصفاة خلال فترة الدراسة ٥٥٩٨ وثيقة بنسبة ٢٣.٨% من إجمالي عدد الوثائق المصدرة خلال نفس الفترة، وقد افترض الباحث أن هذا العدد يمثل



مجتمع الدراسة واعتمد الباحث في تحليلاته على عينة حجمها ٧٥٠ وثيقة مصفاة من وثائق التأمين المختلط المشتركة في الأرباح من شركة مصر لتأمينات الحياة بمنطقة وسط وغرب الدلتا خلال فترة الدراسة أي بنسبة ١٣.٤% من مجتمع البحث ويعتبر حجم عينة معقول لتعميم نتائج الدراسة على المجتمع محل البحث.

### المبحث الثاني: متغيرات البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة

يسعى الباحث في هذا المبحث إلى استعراض متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية والتي تناسبها لتحقيق أهداف الدراسة.

#### متغيرات الدراسة

بعد دراسة واستعراض الدراسات السابقة لكل العوامل التي قد تؤدي إلى تصفية الوثيقة وبعد قيام الباحث باستقراء عينة عشوائية للوثائق الملغاة خلال فترة الدراسة في شركة مصر لتأمينات الحياة قطاع وسط وغرب الدلتا وذلك لتحديد أهم المتغيرات التي يمكن أخذها في الاعتبار خلص الباحث إلى اقتراح المتغيرات الآتية:

#### ١-الجنس

في بعض الأحيان يقترح أن يكون الجنس أحد العوامل الهامة التي تؤثر على اتخاذ قرار الإلغاء، حيث يكون للجنس أثر كبير على سلوك الأفراد، فقد يكون الإناث أكثر ميلا لاتخاذ قرار الإلغاء لا سيما إذا كان لديهم أطفال مسئولين عن إعالتهم خاصة إذا كن مطلقات أو أرامل. وسوف يستخدم الرقم (٠) للتعبير عن الأنثى والرقم (١) للتعبير عن الذكر كمتغير أسمى Nominal.

#### ٢-السن عند التصفية

يرتبط قسط التأمين بسن المؤمن عليه فكلما زاد سن المؤمن عليه كلما كانت قيمة قسط التأمين أعلى، أي أن سن المؤمن عليه يعتبر أحد الخصائص المتوقع أن يكون له أثر على اتخاذ قرار التصفية نظرا لزيادة قيمة القسط وبالتالي العبء على كاهل المؤمن عليه. وقسم هذا المتغير إلى ٣ فئات:

- أقل من ٢٥ سنة.

- من ٢٥ سنة وحتى أقل من ٥٠ سنة.

- ٥٠ سنة فأكثر.

#### ٣-المهنة

قد يكون للمهنة أثر كبير على قرار الفرد بإلغاء الوثيقة، فكلما كانت مهنة الشخص من الوظائف الأعلى في المكانة والدخل كلما قلت حاجته إلى اتخاذ قرار الإلغاء نتيجة لزيادة وعيه التأميني بعكس المهن الأقل مكانة والدخل فإن أصحابها غالبا ما يقبلون على إلغاء وثائقهم لعدم قدرتهم على سداد الأقساط المستحقة أو املا في الحصول على مبلغ التصفية , وقد اختلفت الآراء حول نسبة الدخل التي يستطيع معها المؤمن له لوفاء بالتزاماته تجاه الشركة، والواقع أن هذه النسبة قد تختلف من شخص

لآخر حسب سلوكه الإنفاقي وميله الحدى للاستهلاك أو الادخار. وسوف يعبر عن كمتغير ترتيبي حيث يعبر الرقم (١) عن المهن ذات مستويات الدخل المنخفض، الرقم (٢) عن المهن ذات مستويات الدخل المتوسط والرقم (٣) عن المهن ذات مستويات الدخل المرتفع. ومن الجدير بالذكر أن الباحث لم يجد دخل المستأمن في الوثيقة الملغاة لذا فقد قام الباحث بتحديد مستوى الدخل بناء على حكمه الشخصي حسب طبيعة المهنة.

#### ٤- مبلغ التأمين.

تتأثر قيمة مبلغ التصفية بحجم الاحتياطيات التي تتأثر هي الأخرى بحجم مبلغ التأمين وتأخذ العلاقة بينهما الاتجاه الطردي فزيادة حجم مبلغ التأمين تزيد قيمة الاحتياطيات وبالتالي تزيد قيمة مبلغ التصفية مع ثبات باقى العوامل. ويقسم مبلغ التأمين إلى أربعة مستويات أقل من ٥٠٠٠ جنيه، من ٥٠٠٠ حتى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه، من ١٠٠٠٠ حتى أقل من ٢٠٠٠٠، ٢٠٠٠٠ فأكثر.

#### ٥- مدة الوثيقة.

هذا المتغير لا يعمل منفردا بل يرتبط بنوع العقد حيث يؤدي طول المدة مع العقود المختلطة إلى تناقص حجم الاحتياطيات في نهاية أي سنة من سنوات الوثيقة بالمقارنة بالوثائق المختلطة الأقل مدة والعكس في التأمين المؤقت فإن الاحتياطيات للوثائق المؤقتة ذات الأجل الطويل تكون أكبر في نهاية أي سنة من سنوات الوثيقة مقارنة بالوثائق المؤقتة لمدد أقصر بالطبع مع ثبات باقى العوامل. وقسم هذا المتغير إلى ٤ فئات:

- وثائق ذات مدة أقل من ١٠ سنوات.

- وثائق ذات مدة أكبر من ١٠ سنوات وأقل من ٢٠ سنة.

- وثائق ذات مدة ٢٠ سنة.

- وثائق ذات مدة أكبر من ٢٠ سنة.

#### ٦- مدة دفع الأقساط

يأخذ الاحتياطي في التزايد من سنة إلى أخرى خلال السنوات الأولى من عقد التأمين المؤقت ثم يأخذ هذا الاحتياطي في التناقص سنويا حتى يتلاشى تماما، في حين تتزايد قيمة هذا الاحتياطي سنويا حتى يصل على مبلغ التأمين في عقدي الوافية البحتة والتأمين المختلط. وقسم هذا المتغير إلى ٤ فئات:

- وثائق ذات مدة دفع أقساط ٣ سنوات.

- وثائق ذات مدة دفع أقساط أكبر من ٣ سنوات وأقل من ٥ سنة.

- وثائق ذات مدة دفع أقساط أكبر من ٥ سنوات وأقل من ٦ سنة.

- وثائق ذات مدة دفع أقساط ٦ سنوات فأكثر.

#### ٧- طريقة دفع القسط (شهري - ربع سنوي - نصف سنوي - سنوي)

كلما زاد عدد الأقساط كلما قلت قيمة الاحتياطيات في نهاية أي سنة عن مقدارها لو كان عدد الأقساط أقل عددا وعلى ذلك تكون قيمة الاحتياطيات أكبر عند الدفع بطريقة القسط الوحيد عن حالة الأقساط المتساوية النصف سنوية أو الربع سنوية أو الشهرية. وإذا علمنا أن الأشخاص ذوي الدخل المرتفعة يميلون إلى دفع الأقساط مرة واحدة في السنة لما في ذلك من وفر في القسط وتقليل في المشقة والعناء لذا فإننا نستنتج من هذا أن اختلاف معدل الإلغاء قد يرجع إلى اختلاف مستوى الدخل بين طبقتي المؤمن لهم، فالطبقة ذات الأقساط السنوية متوسط دخل الشخص فيها يكون أكبر من الطبقة ذات الأقساط الأكثر تعددا ودخل الشخص فيها اقل. وسوف يعبر عن طريقة دفع القسط كمتغير ترتيبي حيث يعبر الرقم (١) عن القسط الشهري، الرقم (٢) عن القسط الربع سنوي، الرقم (٣) عن القسط النصف سنوي والرقم (٤) للقسط السنوي.

#### ٨- الإقتراض بضمان الوثيقة

تنص معظم وثائق التأمين على الحياة التي تحتوي على عنصر ادخاري إلى جانب عنصر الحماية التأمينية، على حق المؤمن له في الاقتراض من شركة التأمين بضمان الوثيقة. والمؤمن له ليس مجبرا على سداد هذه القروض وانما تعتبر قيمة التصفية الخاصة بالوثيقة هي الضامن الوحيد للقرض وفوائده. والمعتاد أن تنص الوثيقة على استمرارها سارية المفعول حتى تصل قيمة القرض وفوائده إلى قيمة التصفية. وسوف يستخدم الرقم (٠) للتعبير عن وجود عدم وجود قرض والرقم (١) للتعبير عن وجود قرض

#### ٩- نوع وثيقة التأمين من حيث الكشف الطبي

تنقسم وثائق التأمين المختلط مع الإشتراك في الأرباح إلى وثائق بدون كشف طبي وسوف يستخدم الرقم (٠) للتعبير عنها، ومختلط مع الإشتراك في الأرباح بكشف طبي وسوف يرمز الرقم (١) للتعبير عنها.

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة

يسعي الباحث إلى استخدام أحد الأساليب الإحصائية والتي تناسب متغيرات عينة البحث وبما يتناسب مع أهداف الدراسة، ولذا سيقوم الباحث باستخدام جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية لكل متغير من متغيرات الدراسة.

### المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات

#### مقدمة

يهدف الباحث في هذا المبحث إلى تحديد أهم المتغيرات أو العوامل التي تؤدي إلى اتخاذ قرار الإلغاء أو التصفية لدى عينة البحث، وفي سبيل ذلك سوف يقوم الباحث بتحليل متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام بعض الأدوات الإحصائية في تحليل البيانات الأولية باستخدام أحد الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS.

#### تحليل خصائص وصفات العينة محل الدراسة

##### ١-الجنس

##### جدول رقم (٤) تحليل عينة البحث حسب الجنس

	Frequency	Percent	Cumulative Percent
أنثى	191	25.5	25.5
ذكر	559	74.5	100.0
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن نسبة الإناث في عينة البحث تمثل ٢٥.٥% بينما تمثل نسبة الذكور ٧٤.٥%.

##### ٢-السن عند التصفية

##### جدول رقم (٥) تحليل عينة البحث حسب السن عند التصفية

فئات السن	Frequency	Percent	Cumulative Percent
أقل من ٢٥ سنة	142	4.9	59.9
من ٢٥ سنة حتى أقل من ٥٠ سنة	582	91.6	96.5
٥٠ سنة فأكثر	26	3.5	100.0
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

يلاحظ أن عدد العملاء ذوى الأعمار من ٢٥-٥٠ سنة يمثل ٩١.٦% من عدد العملاء الذين اتخذوا قرار التصفية من عينة البحث، يلي ذلك العملاء ذوى السن أقل من ٣٠ سنة بنسبة ٤.٩%، بينما العملاء الذين عمرهم ٥٠ عاماً فأكثر كانوا أقل ميلاً إلى اتخاذ قرار التصفية حيث كانت نسبتهم ٣.٥% من عينة البحث.

جدول رقم (٥) تحليل عينة البحث حسب المهنة

المهنة	Frequency	Percent	Cumulative Percent
مهن ذات دخل منخفض	449	59.9	59.9
مهن ذات دخل متوسط	281	37.5	97.3
مهن ذات دخل مرتفع	20	2.7	100.0
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

من الجدول السابق وجد المهن ذات الدخل المنخفض تمثل أكبر نسبة في عينة البحث وتبلغ ٥٩.٩% تليها المهن ذات الدخل المتوسط بنسبة ٣٧.٥%، ثم المهن ذات الدخل المرتفع بنسبة ٢.٧%.

## ٤- مبلغ التأمين

جدول رقم (٦) تحليل عينة البحث حسب مبلغ التأمين

مبلغ التأمين	Frequency	Percent	Cumulative Percent
أقل من ٥٠٠٠ جنيه	11	1.47	1.47
من ٥٠٠٠ حتى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه	254	33.86	35.33
من ١٠٠٠٠ حتى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيه	326	43.46	78.80
٢٠٠٠٠ فأكثر	159	21.20	100%
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

ومن الجدول السابق يتضح أن الوثائق ذات المبالغ أقل من ٥٠٠٠ جنيه تمثل ١.٤٧% من عدد الوثائق الملغاة، بينما تمثل الوثائق ذات المبالغ من ٥٠٠٠ وحتى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه نسبة ٣٣.٨٦% من عدد الوثائق الملغاة، الوثائق التي تتراوح مبالغها بين ١٠٠٠٠ وحتى أقل من ٢٠٠٠٠ تمثل ٤٣.٤٦% من عدد الوثائق الملغاة، أما نسبة الوثائق ذات المبالغ ٢٠٠٠٠ فأكثر فتمثل نسبتها ٢١.٢% من حجم الوثائق الملغاة في العينة محل الدراسة.

## ٥- مدة الوثيقة

جدول رقم (٧) يوضح فئات عينة البحث حسب مدة الوثيقة

مدة الوثيقة	Frequency	Percent	Cumulative Percent
أقل من ١٠ سنوات	7	0.93	0.93
من سنوات ١٠ حتى أقل من ٢٠ سنة	184	24.53	25.46
٢٠ سنة	489	65.2	90.66
أكبر من ٢٠ سنة	70	9.33	100%

مدة الوثيقة	Frequency	Percent	Cumulative Percent
أقل من ١٠ سنوات	7	0.93	0.93
من سنوات ١٠ حتى أقل من ٢٠ سنة	184	24.53	25.46
٢٠ سنة	489	65.2	90.66
أكبر من ٢٠ سنة	70	9.33	100%
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

ومن الجدول السابق يتضح أن نسبة الوثائق ذات المدد أقل من ١٠ سنوات تمثل ٠.٩٣% من عينة البحث وتمثل نسبة صغيرة جداً، أما نسبة الوثائق ذات المدد ١٠ سنوات حتى أقل من ٢٠ سنة ٢٤.٥٣%، ونسبة الوثائق ذات المدة ٢٠ سنة ٦٥.٢% وتمثل نسبة كبيرة، أما الوثائق ذات المدد أكبر من ٢٠ سنة فنسبتها ٩.٣٣%.

#### ٦- مدة دفع الأقساط

جدول رقم (٨) يوضح فئات عينة البحث حسب مدة دفع الأقساط

مدة دفع الأقساط	Frequency	Percent	Cumulative Percent
٣ سنوات	209	27.9	27.9
أكبر من ٣ سنوات حتى أقل من ٦ سنوات	484	64.5	92.4
٦ سنوات فأكثر	57	7.6	100%
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

وباستقراء جدول (٨) السابق يتضح أن أكبر نسبة اتخذت قرار الإلغاء من عينة الدراسة خلال الفترة من ٣ سنوات وحتى ٦ سنوات وتمثل ٦٤.٥% وأنه بعد مرور ٦ سنوات من عمر الوثيقة يقل الاتجاه بشكل جوهري إلى اتخاذ قرار الإلغاء حيث بلغت نسبة الإلغاء بعد مرور ٦ سنوات إلى ٧.٦%.

#### ٧- طريقة دفع القسط

جدول رقم (٩) يوضح فئات عينة البحث حسب مدة دفع الأقساط

	Frequency	Percent	Cumulative Percent
شهري	564	75.2	75.2
ربع سنوي	112	14.9	90.1
نصف سنوي	43	5.7	95.9
سنوي	31	4.1	100.0
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

من الجدول السابق وجد أن أكبر نسبة إلغاءات في الوثائق التي تدفع أقساطها بصفة شهرية حيث بلغت نسبة الإلغاءات في عينة البحث ٧٥.٢ %، تليها الوثائق ذات الأقساط الربع سنوية بنسبة ١٤.٩ %، ثم يلي ذلك الوثائق ذات الأقساط النصف سنوية بنسبة ٥.٧ % وأقل نسبة إلغاءات في الوثائق ذات الأقساط السنوية حيث بلغت نسبة الإلغاءات بها ٤.١ %.

#### ٨- الإقراض بضمان الوثيقة

جدول رقم (١٠) يوضح فئات عينة البحث حسب مدة وجود قرض من عدمه

	Frequency	Percent	Cumulative Percent
لا يوجد قرض بضمان الوثيقة	604	80.5	80.5
يوجد قرض بضمان الوثيقة	146	19.5	100.0
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

باستقراء الجدول السابق يتضح أن نسبة الإلغاءات للوثائق التي لا يوجد بها قرض بضمان الوثيقة تمثل ٨٠.٥ % من عينة البحث، بينما تمثل نسبة الإلغاءات للوثائق التي يوجد بها قرض بضمان الوثيقة ١٩.٥ % من عينة البحث.

#### ٩- الكشف الطبي

جدول رقم (١١) يوضح فئات عينة البحث حسب وجود كشف طبي من عدمه

	Frequency	Percent	Cumulative Percent
بدون كشف طبي	738	98.4	98.4
بكشف طبي	12	1.6	100.0
<b>Total</b>	<b>750</b>	<b>100.0</b>	

وباستقراء الجدول السابق يتضح أن نسبة الوثائق بدون كشف طبي تمثل ٩٨.٤ % من عينة البحث وهي نسبة تقترب من ١٠٠ %، بينما الوثائق بكشف طبي فتبلغ ١.٦ % من عينة البحث وهي تمثل نسبة صغيرة جدا.

## المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة التي قام بها الباحث أمكن التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

### أولاً: النتائج

- ١- نسبة الإناث في عينة البحث تمثل ٢٥.٥% بينما تمثل نسبة الذكور ٧٤.٥%.
- ٢- العملاء ذوى الأعمار من ٣٠-٤٩ سنة يمثل ٧٧.٦% من عدد العملاء الذين اتخذوا قرار التصفية من عينة البحث، يلي ذلك العملاء ذوى السن أقل من ٣٠ سنة بنسبة ١٨.٩% بينما العملاء الذين تجاوز عمرهم الخمسين عاما كانوا أقل ميلا إلى اتخاذ قرار التصفية حيث كانت نسبتهم ٣.٥% من عينة البحث.
- ٣- المهن ذات الدخل المنخفض تمثل أكبر نسبة في عينة البحث وتبلغ ٥٩.٩% تليها المهن ذات الدخل المتوسط بنسبة ٣٧.٥%، ثم المهن ذات الدخل المرتفع بنسبة ٢.٧%.
- ٤- الوثائق ذات المبالغ أقل من ٥٠٠٠ جنيه تمثل نسبتها ١.٤٧% من عدد الوثائق الملغاة، بينما تمثل الوثائق ذات المبالغ من ٥٠٠٠ وحتى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه نسبة ٣٣.٨٦% من عدد الوثائق الملغاة، الوثائق التي تتراوح مبالغها بين ١٠٠٠٠ وحتى أقل من ٢٠٠٠٠ تمثل ٤٣.٤٦% من عدد الوثائق الملغاة، أما نسبة الوثائق ذات المبالغ ٢٠٠٠٠ فأكثر فتمثل نسبتها ٢١.٢% من حجم الوثائق الملغاة في العينة محل الدراسة.
- ٥- نسبة الوثائق ذات المدد أقل من ١٠ سنوات تمثل ٠.٩٣% من عينة البحث وتمثل نسبة صغيرة جدا، أما نسبة الوثائق ذات المدد ١٠ سنوات حتى أقل من ٢٠ سنة ٢٥.٤٦%، ونسبة الوثائق ذات المدة ٢٠ سنة ٦٥.٢% وتمثل نسبة كبيرة، أما الوثائق ذات المدد أكبر من ٢٠ سنة فنسبتها ٩.٣٣%.
- ٦- أكبر نسبة اتخذت قرار الإلغاء من عينة الدراسة خلال الفترة من ٣ سنوات وحتى ٦ سنوات وتمثل ٦٤.٥% وانه بعد مرور ٦ سنوات من عمر الوثيقة يقل الاتجاه بشكل جوهري إلى اتخاذ قرار الإلغاء حيث بلغت نسبة الإلغاء بعد مرور ٦ سنوات إلى ٧.٦%.
- ٧- نسبة إلغاءات في الوثائق التي تدفع أقساطها بصفة شهرية حيث بلغت نسبة الإلغاءات في عينة البحث ٧٥.٢%، تليها الوثائق ذات الأقساط الربع سنوية بنسبة ١٤.٩%، ثم يلي ذلك الوثائق ذات الأقساط النصف سنوية بنسبة ٥.٧% وأقل نسبة إلغاءات في الوثائق ذات الأقساط السنوية حيث بلغت نسبة الإلغاءات بها ٤.١%.
- ٨- نسبة الإلغاءات للوثائق التي لا يوجد بها قرض بضمان الوثيقة تمثل ٨٠.٥% من عينة البحث، بينما تمثل نسبة الإلغاءات للوثائق التي يوجد بها قرض بضمان الوثيقة ١٩.٥% من عينة البحث.
- ٩- نسبة الوثائق بدون كشف طبي تمثل ٩٨.٤% من عينة البحث وهي نسبة تقترب من ١٠٠%، بينما الوثائق بكشف طبي فتبلغ ١.٦% من عينة البحث وهي تمثل نسبة صغيرة جدا.



## ثانياً: التوصيات

- ١- تبين من الدراسة أن نسبة العملاء الذكور الذين اتخذوا قرار التصفية أكثر من نسبة العملاء الإناث وبالتالي يجب الاهتمام أكثر بالعملاء الذكور.
- ٢- يجب أن تهتم شركات التأمين بتسجيل الدخل الشهري للمستأمن والذي من خلاله يمكن معرفة الدخل السنوي.
- ٣- الامتناع عن اصدار الوثائق للشخص إذا كان مجموع الأقساط التي سيدفعها في السنة تزيد عن نسبة معقولة من دخله.
- ٤- تخصيص جزء من جهود شركات التأمين والعاملين بالجهاز التسويقي لتسويق أنواع التأمين على الحياة الأخرى (التأمين المؤقت) والتأمين لمدى الحياة لما تتميز به من انخفاض تكلفتها.
- ٥- يجب على شركات التأمين التركيز على العملاء الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥-٥٠ سنة حيث تبين من الدراسة أنهم أكثر ميلاً لاتخاذ قرار التصفية بنسبة ٩١.٦%.
- ٦- تبين من الدراسة أن أصحاب الوظائف ذات الدخل المرتفع أقل ميلاً لاتخاذ قرار التصفية لذا يجب على المنتجين التركيز على أصحاب الوظائف ذات الدخل المرتفع.
- ٧- السماح للمؤمن له بالاقتراض بضمان الوثيقة دون وضع قيود على هذا الحق يؤدي إلى زيادة نسبة الإلغاء لأن الأقساط المتأخرة تخصم من قيمة التصفية.
- ٨- كانت أكثر نسبة إلغاءات بعد مرور من ٣-٦ سنوات من العقد لذا يجب على شركات التأمين التركيز على هذه الفترة من خلال التواصل مع العملاء وتقديم خدمات لهم خلال تلك الفترة.
- ٩- يجب على شركات التأمين تقليص إصدار وثائق بأقساط شهرية حيث أن أصحاب هذه الوثائق كانوا أكثر ميلاً لاتخاذ قرار التصفية بنسبة ٧٥.٢% والتركيز على أسلوب الأقساط السنوية.
- ١٠- يجب على شركات التأمين التقليص من إصدار وثائق بدون كشف طبي حيث أن أصحاب الوثائق المصدرة بدون كشف طبي كانوا أكثر ميلاً لاتخاذ قرار الإلغاء بنسبة ٩٤.٨%.
- ١١- تجنب ابرام وثائق تأمين لا تتناسب مع احتياجات وظروف العملاء مما قد يضطر مستقبلاً لإلغائها أو تصفيتها.
- ١٢- ربط مستحقات المنتجين بنسب الإلغاء التي تتحقق في إنتاج كل منهم.
- ١٣- بذل الجهد في اختيار المحصل المناسب لتمثيل الشركة تمثيلاً مشرفاً مع ربط المزايا النقدية التي تصرف له بنسب تحصيله.
- ١٤- تقديم الخدمات التأمينية للعملاء بصورة متميزة وبعيدة عن المزايا الوهمية وتلبية الاحتياجات التأمينية والتي تغطي أخطارهم الشخصية وممتلكاتهم ومسئولياتهم، كما أنهم لن يفكروا في إلغاء مثل هذه الوثائق لأنها تتناسبهم وتمثل النتائج السابقة انعكاساً ملموساً لبرامج تدريب العاملين بشركات التأمين.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

#### أ-بحوث ورسائل علمية

١-أحمد عبد العليم حسين، تقييم وثائق التأمين على الحياة التجاري في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة -جامعة القاهرة, ١٩٨٥.

٢-أحمد عبد الفتاح على، التنبؤ بالطلب على التأمين في مصر في المدى القصير باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة -جامعة طنطا، العدد الأول, ١٩٩٧.

٣-السيد عبد المطلب عبده، تخفيض وثائق التأمين على الحياة وتصفياتها بين الأسس الفنية والقواعد القانونية، مجلة التجارة والاقتصاد-جامعة صنعاء، العدد الخامس , ١٩٨٤.

٤-أمانى مصطفى كمال توفيق، أثر مهنة المستأمن على حجم عمليات تأمينات الحياة في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة المنصورة , ١٩٨٨.

٥-حسنى احمد مرسى الخولى، تنمية الطلب على تأمين الحياة في سوق التأمين المصرى باستخدام الأساليب الكمية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة - جامعة القاهرة , ١٩٩٢.

٦-زينب حسن محمود، نبيلة عمر البحيرى، دراسة كمية للعوامل المؤثرة على الطلب على تأمينات الحياة. المجلة المصرية للدراسات التجارية - كلية التجارة -جامعة المنصورة، العدد الرابع , ١٩٩٦.

٦-صبحي عبد اللطيف الرفاعى، دراسة تقويمية لنتائج عمليات التأمين على الحياة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة -جامعة المنصورة , ٢٠١٢.

٧-عمر عبد الجواد عبد العزيز، دراسة تحليلية لظاهرة الإلغاءات فى وثائق تأمينات الحياة العادية بالسوق المصرى، رسالة ماجستير فى التأمين، كلية التجارة -جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٨- فاروق عبد الفتاح رضوان، محمد عبد المولى عثمان، العوامل المؤثرة في القدرة التسويقية لوثائق التأمين على الحياة في السوق المصرية، كلية التجارة - جامعة طنطا، الملحق الأول للعدد الأول، السنة الحادية عشر ١٩٩١.

٩- كامل عباس الحلوانى، انخفاض الطلب على التأمين على الحياة بجمهورية مصر العربية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا , ١٩٩٢.

١٠- مصطفى السيد سعد البسيونى، نموذج عادل لتحديد قيمة التصفية في تأمينات الحياة بالسوق المصرية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة بورسعيد , ٢٠١٤.

١١- محمد حسن شوقى الملط، قياس جودة الخدمات في شركات التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الحياة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى , ٢٠١٢.

١٢- محمد عبد اللطيف مراد، النواحي النظرية والعملية عند احتساب قيمة التصفية والتخفيض في وثائق التأمين على الحياة، مجلة الاتحاد العربى للتأمين، العدد التاسع , ١٩٧٢.

١٣- محمد عبد المولى عثمان، قياس كمى لتأثير خصائص عملاء التأمين على الحياة على قيمة القسط التأمينى، مجلة المحاسبة والإدارة والتكاليف، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد ٤١ , ١٩٩١.

## ب- تقارير

١- الكتاب الإحصائى السنوي عن نشاط سوق التأمين في مصر، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، اعداد مختلفة.

٢- الوثائق المصفاة بشركة مصر لتأمينات الحياة بمنطقة وسط وغرب الدلتا خلال الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠.

## ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Beck, T. and I. Webb (2003) "Economic, Demographic, and Institutional Determinants of Life Insurance Consumption across Countries", *World Bank Economic Review*, Vol. 17; pp 51-88.
- 2- Beenstock, M., G. Dickinson and S. Khajuria (1986) "The Determinants of Life Premiums: An International Cross-Section Analysis", *Insurance: Mathematics and Economics*, Vol. 5; pp 261-270.
- 3- Campbell, R. A. (1980) "The Demand for Life Insurance: An Application of the Economics of Uncertainty", *Journal of Finance*, Vol. 35; pp 1155-1172.
- 4- Hwang, T. and S. Gao (2003) "The Determinants of Demand for Life Insurance in an Emerging Economy-The case of China", *Managerial Finance*, Vol. 29; pp 82-96.
- 5- Lewis, F.D. (1989) "Dependents and the Demand for Life Insurance", *American Economic Review*, Vol. 79; pp 452-466.
- 6- Lim, C. C. and S. Haberman (2004) "Modeling Life Insurance Demand from a Macroeconomic Perspective: The Malaysian Case", Research Paper: *The 8<sup>th</sup> International Congress on Insurance, Mathematics and Economics*, Rome.
- 7- Zhu, M. (2002) "An Analysis of Demand for Individual Life Insurance in China", *Journal of Risk Management and Insurance*, Vol. 7; pp 28-41.
- 8- Zietz, E. N. (2003) "An Examination of the Demand for Life Insurance", *Risk Management and Insurance Review*, Vol. 6; pp 159-191.